الأزمات السّياسية الدوليـــة وأثرها على الشّـــرق الأوسط والقضية الفلسطينية

خالد عبدالسلام محمد سعيد –قسم علم الاجتماع – كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية.

الملخّـــص:

هدفت الدّراسة إلى التعرف على الأزمات السياسية الدولية وأثرها على الشـــرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، وذلك من خلال التعرف على كيف تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والتّعرف - أيضا - على طبيعة العلاقة بين التّدخلات الخارجية في الشّـــرق الأوسط وتفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة ثم التّعرف على كيف يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط ، وأخيرا التعرف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات السياسية الدولية على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، واتبع الباحث المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن الأزمات السياسية الدولية تزيد من حدة النزاعات الداخلية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، خاصة على الفلسطينيين الذين يعانون من الصراع المستمر والقيود المفروضة عليهم، مما يفاقم معاناتهم ويؤثر على استقرارهم اليومي.
- إن التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط تسهم بشكل كبير في تفاقم النزاعات الداخلية وتعميق الانقسامات المجتمعية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وزيادة معاناة شعوب المنطقة.
- إن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، مما يعزز التوترات بين الدول المجاورة ويؤثر على تحالفاتها وسياساتها الخارجية.
- إن الأزمات السياسية الدولية تترك تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، حيث تؤدي التدخلات الخارجية والعقوبات الاقتصادية إلى تدمير البنية التحتية وتفاقم الفقر والبطالة، مما يزيد من معاناة السكان.

الكلمات المفتاحيـــة:
الأزمات –السياسات الدولية – الشرق الأوسط – القضية الفلسطينية.

Abstract:
This study aimed to examine international political crises and their impact on the Middle East and the Palestinian issue by exploring how current international policies of major powers affect political and economic stability in the Middle East, the nature of the relationship between external interventions in the Middle East and the exacerbation of internal conflicts, and how the Palestinian-Israeli conflict influences regional and international relations in the Middle East. Additionally, the study sought to understand the economic and social implications of international political crises on the lives of citizens in the Middle East, especially Palestinians. A descriptive methodology was used due to its suitability for the study's objectives. The study reached the following conclusions:
-International political crises intensify internal conflicts and economic and social deterioration in the Middle East, particularly affecting Palestinians who suffer from ongoing conflict and imposed restrictions, thereby exacerbating their daily struggles and impacting their stability.
-External interventions in the Middle East significantly contribute to the escalation of internal conflicts and deepening societal divisions, leading to deteriorating security and political conditions and increasing the suffering of the region's peoples.
-The Palestinian-Israeli conflict greatly affects regional and international relations in the Middle East, heightening tensions among neighboring countries and influencing their alliances and foreign policies.
-International political crises leave profound economic and social impacts on the lives of Middle Eastern citizens, especially Palestinians, where external interventions and economic sanctions lead to infrastructure destruction, increased poverty, and unemployment, thereby worsening the population's suffering.

Keywords:
Crises - International policies - Middle East - Palestinian issue

المقدمـــــة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة العديد من الأزمات السياسية الدولية التي تترك بصمات عميقة على الساحة العالمية وتؤثر بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية تتشابك هذه الأزمات مع تعقيدات السياسة الدولية وتوازنات القوى الكبرى، مما يزيد من حدتها وتداعياتها على الشعوب والدول، تعتبر المنطقة بؤرة للصراعات المستمرة نظراً لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية وتنوعها الديموغرافي والثقافي.

تظل القضية الفلسطينية جوهر النزاع الإقليمي ومحل اهتمام عالمي، حيث تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات السياسية والتحالفات الدولية، منذ وعد بلفور وحتى يومنا هذا يعاني الفلسطينيون من المآسي والمعاناة في سعيهم لتحقيق العدالة واستعادة حقوقهم، إذ تؤثر السياسات الدولية سواء من خلال القرارات الأممية أو التدخلات العسكرية والسياسية بشكل مباشر على مسار القضية الفلسطينية ، مما يعقد الأحداث ويصعد التوترات.

تلعب القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والدول الأوروبية أدوارًا محورية في تشكيل السياسات الإقليمية والدولية والتي غالبًا ما تزيد من تعقيد الوضع وتضخم الصراعات ، والتحولات السياسية داخل الدول العربية سواء من خلال الثورات أو التغيرات في الحكومات تترك آثارًا عميقة على موازين القوى والنزاعات في المنطقة.

يؤدي تداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والدينية في الشرق الأوسط إلى خلق بيئة معقدة تتطلب دراسة معمقة لفهم الديناميكيات الحالية والمستقبلية تتجلى هذه التعقيدات في الصراعات المستمرة ، مثل الحرب الأهلية في سوريا، والتوترات في العراق واليمن، والصراع الدائر في ليبيا، مما يضعف من إمكانية تحقيق سلام مستدام وحلول عادلة للقضية الفلسطينية، ويجعل من الشرق الأوسط بؤرة مستمرة للتوترات السياسية والإنسانية.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط نقطة ارتكاز لهذه الأزمات، نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات، واحتوائها على أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم، فضلاً عن تنوعها الديموغرافي والديني والثقافي الذي يغذي التوترات والنزاعات، تتجلى هذه الأزمات في الحروب الأهلية ، والتدخلات العسكرية الخارجية، والتوترات الطائفية، والنزاعات على الموارد الطبيعية، والتي تؤدي جميعها إلى مزيد من عدم الاستقرار والفوضى.

لا تزال القضية الفلسطينية كواحدة من أقدم وأعقد القضايا في التاريخ الحديث، جوهر النزاع الإقليمي في الشرق الأوسط، منذ بداية الصراع العربي-الإسرائيلي في منتصف القرن العشرين حيث تلعب القوى الدولية دورًا حاسمًا في تشكيل مسار القضية الفلسطينية ، وتسهم قرارات الأمم المتحدة، ومبادرات السلام المتعددة، والتحالفات الإقليمية والدولية في تعقيد الوضع وجعل الحل يبدو بعيد المنال، يعيش

الفلسطينيون الذين يكافحون من أجل حقوقهم الوطنية وحق العودة في ظل ظروف صعبة ، تتفاقم بسبب الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية.

تضيف تدخلات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة طبقات جديدة من التعقيد، تزيد التحالفات العسكرية، ودعم الأنظمة الاستبدادية، والتنافس على النفوذ الإقليمي من حدة الصراعات وتطيل أمد النزاعات، تجذب الحرب الأهلية في سوريا، على سبيل المثال، تدخلات دولية متعددة الأطراف، مما يؤدي إلى تصاعد العنف وزيادة معاناة المدنيين.

تلعب التحولات السياسية داخل الدول العربية، سواء كانت نتيجة ثورات الربيع العربي أو تغيرات حكومية مفاجئة، دورًا كبيرًا في إعادة تشكيل المنطقة، غالبًا ما تؤدي هذه التحولات إلى فراغات في السلطة يتم استغلالها من قبل جماعات متطرفة أو قوى خارجية لتعزيز نفوذها، مما يزيد من حدة التوترات والصراعات على سبيل المثال، أدت الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا إلى صراع متعدد الأطراف مع تدخلات إقليمية ودولية تزيد من تعقيد الوضع ، وغالبًا ما تكون التّدخلات الخارجية والسياسات المتبعة من قبل القوى الكبرى مدفوعة بمصالح اقتصادية واستراتيجية تتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية أو ضمان خطوط نقل الطاقة، تعزز هذه المصالح التحالفات مع أنظمة معينة أو دعم فصائل معينة، مما يفاقم النزاعات الداخلية ويعزز الفوضى ، وفي ظل هذه الظروف المعقّدة، تُصبح محاولات حل النزاعات وتحقيــق السّلام في المنطقة مهمة صعبة للغاية، تواجه الجهود الدبلوماسية عقبات بسبب تباين المصالح والتوجهات السياسية بين الأطراف المعنية، سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية، تظل منطقة الشرق الأوسط بالتالي بؤرة للتوترات والصراعات، مع تأثيرات سلبية واسعة النطاق على شعوبها واقتصاداتها واستقرارها الاجتماعي والسياسي.

أولا- مشكلة الدراسة:

تشكل الأزمات السياسية الدولية تحدياً كبيراً يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط، وتعمق النزاعات العالمية، بما فيها تلك المرتبطة بالتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالانقسامات الداخلية تؤجج الصراعات الإقليمية، وتأتي القضية الفلسطينية في هذا السياق كمثال حي على تأثير الأزمات الدولية، حيث يعاني الشعب الفلسطيني من تبعات السياسات الخارجية التي تساهم في تعقيد الحلول السلمية وتفاقم الوضع الإنساني بالإضافة إلى ذلك، تتأثر دول مثل سوريا والعراق واليمن بالتحولات الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تدخلات عسكرية ونزاعات

طويلة الأمد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من الفقر والبطالة والهجرة القسرية.

من هنا تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الديناميات السياسية الدولية على استقرار الشرق الأوسط، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان المحليين، واستعراض السياسات الممكنة لتقليل التدخلات الأجنبية وتعزيز الحلول المحلية للنزاعات المستمرة، كما تشكل الأزمات السياسية الدولية جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي العالمي، وتنعكس بشكل واضح على منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية حيوية بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، مما يجعلها مركزاً للصراعات الدولية والتنافس بين القوى الكبرى، وتؤثر النزاعات الدولية على الشرق الأوسط بطرق متعددة، حيث تؤدي التدخلات العسكرية المباشرة من قبل القوى العظمى، كما هو الحال في العراق وسوريا، إلى تدمير البنية التحتية، وزعزعة الاستقرار السياسي، وتفاقم الأزمات الإنسانية، غالباً ما تكون هذه التدخلات مدفوعة بالمصالح الاستراتيجية والسياسية للدول الكبرى، مثل السيطرة على الموارد النفطية أو مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث تدعم القوى الدولية أطرافاً محلية في نزاعات داخلية، من تعقيد الصراعات وتطيل أمدها في اليمن، على سبيل المثال، تدعم إيران والولايات المتحدة وحلفاؤها أطرافاً متنازعة، مما يزيد من معاناة المدنيين ويعقد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، وتؤثر التحالفات السياسية والاقتصادية العالمية أيضاً على الشرق الأوسط ، بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وتزيد من معاناة الشعب، غالباً ما تكون هذه العقوبات جزءاً من استراتيجية أوسع للضغط السياسي، لكنها تؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان، وتعتبر القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وتأثيراً في السياسة الدولية، حيث يتأثر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل كبير بالدعم الدولي للأطراف المتنازعة، كما يلعب الدعم الأمريكي لإسرائيل دوراً محورياً في تعزيز موقفها، بينما يسعى الفلسطينيون للحصول على الدعم الدولي لإقامة دولتهم المستقلة تزيد القرارات الدولية، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، من حدة الصراع وتؤثر على عملية السلام، وتتجلى الانعكاسات الاقتصادية للصراعات في الشرق الأوسط في تدمير البنية التحتية، وهروب الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتؤدي النزاعات المستمرة إلى نزوح جماعي للسكان، مما يخلق أزمة لاجئين تؤثر على الدول المجاورة وتزيد من الضغوط الاقتصادية

والاجتماعية عليها، حيث تؤدي هذه النزاعات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المساعدات الدولية، و تمزيق النسيج الاجتماعي وزيادة التوترات الطائفية والعرقية، وتنشأ الأجيال الجديدة في بيئة من العنف وعدم الاستقرار، مما يؤثر على تعليمهم وصحتهم النفسية والجسدية، وتعاني النساء والأطفال بشكل خاص من العنف والاستغلال في ظل غياب القانون والنظام، تؤدي هذه الأزمات إلى ضعف الحكومات المركزية وانتشار الفصائل المسلحة والجماعات المتطرفة، مما يخلق بيئة من الفوضى وعدم الاستقرار، يسهم هذا الوضع في تعميق الانقسامات الداخلية ويجعل من الصعب تحقيق تسويات سياسية مستدامة.

من هنا تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لهذه الأزمات، مع التركيز على السياسات الدولية وتأثيراتها على الشرق الأوسط من خلال استعراض السياسات الممكنة لتقليل التدخلات الأجنبية وتعزيز الحلول المحلية للنزاعات، من الضروري العمل على تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق السلام والاستقرار، وتقديم الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز الأمل في مستقبل أفضل.

ثانيا- تساؤلات الدراسة:

1- كيف تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط؟

2- ما هي العلاقة بين التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط وتفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة؟

3- كيف يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط؟

4- ما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات السياسية الدولية على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1-التعرف على كيف تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

2- التعرف على طبيعة العلاقة بين التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط وتفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة.

3-التعرف على كيف يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.

4- التعرف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات السياسية الدولية على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين.

رابعا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-تسهم الدراسة في تعميق الفهم الأكاديمي للأزمات السياسية الدولية وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

2-تساهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقات الدولية والنزاعات الإقليمية.

3-تقدم تحليلاً نقدياً للسياسات الدولية وتأثيراتها المتعددة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

4- توضح الترابط بين العوامل الدولية والمحلية وكيفية تأثير القوى الخارجية على النزاعات الداخلية.

5- تسلط الضوء على دور القوى الكبرى في المنطقة وتأثير سياساتها على الديناميكيات المحلية.

الأهمية التطبيقية:

1-توفر توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية التعامل مع الأزمات السياسية والحد من تأثيراتها السلبية على المنطقة.

2- تساعد الدول في تحسين استراتيجياتها الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

3-تقدم مقترحات لتعزيز التعاون بين الدول الإقليمية لمواجهة التحديات المشتركة وتقليل التدخلات الأجنبية.

4- تساعد المنظمات الدولية والإقليمية في فهم أعمق للأوضاع وتطوير برامج ومبادرات تدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط.

5-تقدم حلولاً لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المتضررين من النزاعات، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

تستعرض هذه الدراسة مفاهيم رئيسية لفهم تأثير المشكلات السياسية الدولية على الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، يركز الاستقرار السياسي على قدرة الدول على الحفاظ على النظام وتجنب النزاعات الداخلية تلعب التدخلات الخارجية دورًا كبيرًا في تأثير القوى الدولية على السياسات المحلية، كما يتم تناول النزاعات الداخلية التي تنشأ نتيجة الانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هو محور أساسي لفهم الديناميات الإقليمية وعلاقاتها الدولية أخيرًا، تُبرز الدراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلات على حياة المواطنين، مع التركيز على الفلسطينيين.

1-**الأزمات السياسية الدولية:** تشير إلى الأوضاع التي تنشأ عندما يواجه النظام الدولي تحديات تهدد استقراره وتؤثر على العلاقات بين الدول، تعتبر الأزمة السياسية الدولية حدثًا مفاجئًا أو تحولًا جذريًا في العلاقات الدولية، يحدث نتيجة تصاعد النزاعات بين الدول، أو تدخل قوى خارجية، أو ظهور مشاكل غير متوقعة تؤدي إلى عدم استقرار في النظام الدولي[1].

2-**قضية الشرق الأوسط:** هي مجموعة من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجه المنطقة، وتشمل النزاعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية، والتحديات التنموية. تعد القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من أبرز مكونات هذه القضية، حيث تتداخل عوامل مثل : الديناميات السياسية الإقليمية، والصراعات الطائفية، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعي [2] .

3-**القضية الفلسطينية :** تشير إلى الصراع الطويل الأمد بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول حقوق الأرض والسيادة، والذي يتضمن نضال الفلسطينيين من أجل إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ومعالجة قضايا اللاجئين، ومشاكل الاستيطان، والأمن، والاعتراف الدولي ، القضية الفلسطينية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحولات السياسية الإقليمية والدولية، وتعتبر إحدى أبرز الأزمات الإنسانية والسياسية في العصر الحديث[3].

المحور الأول ـ كيف تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوســـط. :

تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بطرق متعددة ومعقدة. وفيما يلي توضيح لكيفية تأثير هذه السياسات:

1-**التدخلات العسكرية والأمنيـــة** : تؤثر السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى على الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بطرق متعددة ومعقدة، مما ينعكس بوضوح على الأوضاع داخل هذه المنطقة الاستراتيجية، تتمثل تأثيرات هذه السياسات في عدة جوانب رئيسية، بدءًا من التدخلات العسكرية وصولاً إلى استراتيجيات الطاقة والعقوبات الاقتصادية تدخل الدول الكبرى عسكريًا أو بشكل غير مباشر في النزاعات الإقليمية يمكن أن يزعزع الاستقرار السياسي بشكل كبير، عندما تقوم القوى الكبرى بتوجيه دعمها العسكري إلى أطراف معينة في النزاعات، فإن ذلك لا يسهم فقط في تأجيج الصراعات بل يعقد من عملية تحقيق التسويات السلمية، هذا التدخل يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية ويؤثر على استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتأثرة، حيث تزداد معاناة المدنيين وينتعش الاقتصاد الأسود ، من جانب آخر فإن السياسات الاقتصادية التي تشمل فرض العقوبات على بعض الدول تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي في المنطقة، العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل سلبي على قدرة الدول على التجارة والاستثمار، مما يؤدي إلى نقص في الموارد الأساسية مثل الغذاء والدواء ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، هذا النقص في الموارد الأساسية يؤثر على مستوى المعيشة ويعزز من هشاشة الأنظمة السياسية في الدول المستهدفة ، فيما يتعلق بالدعم المتفاوت للأطراف المتنازعة، تدعم الدول الكبرى أطرافًا معينة في النزاعات الإقليمية بناءً على مصالحها الاستراتيجية ، هذا الدعم يعمق من الاستقطاب داخل المجتمعات المتنازعة ويجعل من الصعب التوصل إلى حلول سلمية الانقسام المتزايد بين الأطراف المتنازعة يعزز من عدم الاستقرار السياسي ويعقد من عملية التفاوض على الحلول ، السياسات المتعلقة بالطاقة تلعب أيضًا دورًا محوريًا في التأثير على الاستقرار الاقتصادي في الشرق الأوسط، المنطقة تعتبر أحد أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، والتقلبات في الأسعار العالمية للطاقة تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المصدرة، الأزمات المرتبطة بالطاقة تؤدي إلى تقلبات في العوائد الاقتصادية، مما يؤثر على استقرار الأنظمة الاقتصادية المحلية علاوة على ذلك، فإن التحالفات والتكتلات الإقليمية التي تشكلها القوى الكبرى تؤثر على موازين القوى داخل المنطقة، التكتلات الإقليمية قد تعزز من بعض الأنظمة

السياسية وتضعف أخرى، مما يؤدي إلى تغييرات في هيكل السلطة والاقتصاد داخل الدول، هذا التغير قد يكون له تأثيرات إيجابية أو سلبية على الاستقرار الإقليمي بناءً على كيفية تعامل الأطراف مع هذه التكتلات ، فيما يخص قضايا حقوق الإنسان، تسعى الدول الكبرى إلى فرض معايير حقوق الإنسان في تعاملاتها مع دول الشرق الأوسط، هذا التوجه قد يؤدي إلى توترات بين الدول الكبرى والدول الإقليمية، حيث أن الضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان قد تؤدي إلى تباين في العلاقات السياسية وتزيد من تعقيد المشهد الإقليمي أخيرًا، تلعب العمليات الدبلوماسية دورًا حاسمًا في التأثير على الاستقرار الإقليمي، تدخل الدول الكبرى في الوساطة بين الأطراف المتنازعة يمكن أن يسهم في تحقيق تسويات سلمية تؤدي إلى استقرار سياسي، ومع ذلك، فإن فشل هذه العمليات قد يعمق الأزمات ويزيد من عدم الاستقرار[4].

مما سبق تظل السياسات الدولية الحالية للدول الكبرى عاملًا رئيسيًا في تشكيل الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يبرز أهمية فهم تأثيراتها بشكل عميق التدخلات العسكرية والتدخلات غير المباشرة من قبل هذه القوى لا تساهم فقط في تعقيد الأزمات القائمة، بل تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة، الدعم العسكري الموجه نحو أطراف معينة يعزز من تفاقم النزاعات ويزيد من صعوبة تحقيق الحلول السلمية، بينما العقوبات الاقتصادية تضعف من قدرة الدول المتأثرة على تحقيق النمو الاقتصادي وتؤدي إلى تفاقم معاناة المدنيين من جهة أخرى، تلعب السياسات المتعلقة بالطاقة دورًا مهمًا في تحديد الاستقرار الاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث أن تقلبات أسعار الطاقة تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المصدرة، التكتلات والتحالفات الإقليمية التي تتشكل نتيجة للتأثيرات الدولية تساهم في تغيير موازين القوى داخل الدول، مما يؤثر على استقرارها السياسي والاقتصادي تسعى الدول الكبرى من خلال سياساتها إلى تعزيز معايير حقوق الإنسان، وهو ما قد يؤدي إلى توترات إضافية بين القوى الدولية والدول الإقليمية في النهاية، تلعب الدبلوماسية دورًا حاسمًا في محاولة التوصل إلى حلول سلمية للأزمات، حيث أن نجاح هذه العمليات يمكن أن يعزز الاستقرار، بينما فشلها يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات وتعقيد الوضع الإقليمي.

2-السياسة الاقتصادية والعقوبات : تُعتبر السياسة الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية أدوات هامة تستخدمها الدول الكبرى كوسيلة للضغط السياسي على دول الشرق الأوسط ، هذه العقوبات تهدف إلى إجبار الدول المستهدفة على تغيير سياساتها أو

سلوكياتها عبر التأثير على قدرتها الاقتصادية، فعندما تفرض الدول الكبرى عقوبات اقتصادية، تقيّد الوصول إلى الأسواق العالمية والموارد الأساسية، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ ، في هذا السياق، تؤثر العقوبات على الاستثمار بشكل مباشر، حيث يخشى المستثمرون من المخاطر المرتبطة بالعقوبات ويبتعدون عن الأسواق المتأثرة، هذا التقلص في الاستثمارات يعوق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض فرص العمل، مما يرفع من معدلات البطالة والفقر ، العقوبات الاقتصادية، من خلال التأثير على القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والتجارة والصناعة، تسهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية في الدول المستهدفة، كما أن الأثر السلبي على الاقتصاد يؤثر في النهاية على المواطنين الذين يعانون من تدهور مستوى المعيشة، حيث تصبح الموارد الأساسية أكثر ندرة وأسعار السلع والخدمات ترتفع[5].

مما سبق تلعب السياسات الاقتصادية والعقوبات التي تفرضها الدول الكبرى دوراً بارزاً في تحديد مسارات الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تسهم هذه السياسات في تعميق الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المستهدفة، مما يؤدي إلى تداعيات اجتماعية واسعة تشمل زيادة معدلات الفقر والبطالة، من خلال هذه العقوبات، يتم تقليص الفرص الاقتصادية للمواطنين وإضعاف قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز من تدهور الأوضاع الاقتصادية ويؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في المنطقة.

3-دعم الأطراف المتنازعـــة : تؤثر القوى الكبرى بشكل كبير على النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال دعم أطراف معينة في الصراعات، هذا الدعم لا يقتصر على المساعدة العسكرية فقط، بل يشمل أيضًا الدعم المالي والدبلوماسي، من خلال تقديم هذا الدعم، تعزز القوى الكبرى موقف الأطراف المتنازعة، مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات وتعميق الاستقطاب بين الجماعات المختلفة، هذا الدعم يساهم في تفاقم الصراعات الداخلية ويجعل من الصعب تحقيق تسويات سلمية، إذ تزيد الموارد والقدرات التي تحصل عليها الأطراف المدعومة من قدرتها على الاستمرار في النزاع، مما يعوق جهود السلام ويطيل أمد الصراعات، هذه الديناميات تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، حيث يتم تحويل الموارد التي كانت يمكن أن تُستخدم للتنمية والاستقرار إلى تمويل النزاعات والأنشطة العسكرية، النتيجة هي بيئة غير مستقرة تعاني من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعيق التقدم ويزيد من معاناة السكان المحليين[6].

مما سبق تدعم القوى الكبرى الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط، مما يعمق الصراعات ويزيد من الاستقطاب الداخلي، هذا الدعم يعزز قدرة الأطراف المدعومة على الاستمرار في النزاع، ويعوق التوصل إلى تسويات سلمية، النتيجة هي تفاقم النزاعات وتأثير سلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

4-**السياسات المتعلقة بالطاقة** : تعمل القوى الكبرى على دعم الأطراف المتنازعة في النزاعات الإقليمية لأسباب تتعلق بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، هذا الدعم يشمل تقديم المساعدات العسكرية، التمويل، والتأييد السياسي، وهو ما يؤدي إلى تعميق الاستقطاب داخل النزاعات القائمة، عندما تدعم هذه القوى الأطراف المتصارعة، فإنها تعزز قدرة هذه الأطراف على الاستمرار في الصراع، مما يطيل أمد النزاع ويجعل التوصل إلى حلول سلمية أكثر صعوبة الدعم العسكري والتكنولوجي من القوى الكبرى يمكن أن يزيد من تعقيد الموقف على الأرض، حيث توفر هذه الأطراف الموارد والتقنيات التي تعزز قدرتها على مواجهة خصومها بشكل أكثر فعالية هذا بدوره يؤثر على الاستقرار السياسي في المنطقة، حيث تظل النزاعات نشطة وتزداد تعقيدًا من الناحية الاقتصادية، يؤدي دعم الأطراف المتنازعة إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، النزاعات المستمرة تعرقل التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى تدمير البنية التحتية، مما يساهم في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في مناطق النزاع يتعرض للخطر، مما يقلل من الفرص الاقتصادية ويزيد من معدلات البطالة والفقر تأثير الدعم الخارجي على النزاعات يعكس كيفية استخدام القوى الكبرى لمصادرها ونفوذها في تحقيق أهدافها الجيوسياسية، على حساب استقرار المنطقة وسلامة شعوبها، كما أن هذا التورط الخارجي يعقد الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات بطرق سلمية، ويؤثر على المشهد السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط بشكل كبير[7].

5-**التحالفات والتكتلات الإقليمية** : تؤثر التحالفات والتكتلات الإقليمية التي تشكلها الدول الكبرى بشكل كبير على موازين القوى داخل الشرق الأوسط، مما ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، عندما تقوم القوى الكبرى بتشكيل تحالفات إقليمية، فإنها تسعى إلى تعزيز مصالحها الاستراتيجية من خلال تشكيل تكتلات تتسم بالقوة والتأثير، هذه التكتلات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هامة في توزيع القوة والنفوذ بين الدول في الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى إعادة ترتيب التحالفات والعلاقات السياسية في المنطقة ، التحالفات والتكتلات الإقليمية قد تعزز من

استقرار بعض الأنظمة السياسية من خلال توفير الدعم العسكري والسياسي، مما يساهم في تعزيز مواقع هذه الأنظمة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في هذه الحالة، قد تساهم التكتلات في استقرار بعض الأنظمة السياسية، ولكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى تفاقم الاستقطاب بين الدول المكونة للتحالفات المختلفة، هذا الاستقطاب يمكن أن يعمق الصراعات ويزيد من توتر العلاقات بين الدول المتحالفة وأولئك الذين لا ينتمون إلى التكتل من جانب آخر، قد تؤدي هذه التحالفات إلى تقويض استقرار الأنظمة السياسية في بعض الحالات، حيث تصبح هذه الأنظمة تحت ضغط من تكتلات دولية تتعارض مصالحها مع مصالح الأنظمة القائمة التكتلات الإقليمية قد تعمل على تعزيز أو تقويض سلطة الأنظمة، بناءً على كيفية توافق مصالح الدول الكبرى مع مصالح هذه الأنظمة على سبيل المثال، يمكن أن يتعرض النظام السياسي لضغوط نتيجة الدعم الخارجي المتزايد لأطراف معارضة، أو نتيجة التهديدات الأمنية التي قد تنشأ من الصراعات المرتبطة بالتكتلات الإقليمية ، على المستوى الاقتصادي، تؤثر التحالفات الإقليمية على العلاقات الاقتصادية بين الدول في المنطقة، التكتلات الإقليمية يمكن أن تعزز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال تسهيل التجارة والاستثمارات، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول ومع ذلك، فإن هذه التكتلات قد تعقد العلاقات الاقتصادية مع الدول غير المنضوية تحتها، مما يؤدي إلى تباين الفرص الاقتصادية والتجارية، الدول غير المنضوية قد تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق أو في الحصول على الدعم الاقتصادي، مما يعمق الفجوات الاقتصادية بين الدول المتحالفة والدول غير المتحالفة[8].

بشكل عام، فإن التحالفات والتكتلات الإقليمية تساهم في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط بطرق متعددة ومعقدة، هذه التكتلات تعكس كيف يمكن للسياسات الدولية أن تؤثر على التوازنات الإقليمية وتعيد تشكيل العلاقات بين الدول في المنطقة.

المحور الثاني: العلاقة بين التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط وتفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة.

التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط لها تأثير كبير على تفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة هذه التدخلات تأتي من قوى دولية وإقليمية تسعى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، وغالبًا ما تكون على حساب استقرار الدول والشعوب المحلية.

يمكن فهم هذه الديناميكية من خلال مجموعة من العوامل والتحليلات:

1-تأجيج الصراعات الداخلية : تتفاقم الصراعات الداخلية في دول الشرق الأوسط بسبب التدخلات الخارجية التي تدعم فصائل أو جماعات مسلحة داخل هذه الدول، هذا الدعم الخارجي يأتي بأشكال متعددة منها العسكرية والمالية واللوجستية، مما يؤدي إلى زيادة حدة النزاعات الأهلية وتعميق الانقسامات بين الفصائل المختلفة في العراق وسوريا، تلعب إيران دورًا رئيسيًا في دعم المليشيات الشيعية، مما يعزز نفوذها في المنطقة ويؤدي إلى صراعات مستمرة مع الجماعات السنية المعارضة، هذا الدعم الإيراني يتضمن تقديم الأسلحة والتدريب والتمويل للمليشيات، مما يسهم في إطالة أمد النزاع وزيادة تعقيده على سبيل المثال، دعم إيران لحزب الله في سوريا عزز من قدرة النظام السوري على مواجهة المعارضة المسلحة، ولكنه في الوقت ذاته أدى إلى تفاقم العنف وزيادة عدد الضحايا والمشردين في اليمن، تتدخل السعودية بشكل كبير لدعم الحكومة المعترف بها دوليًا ضد الحوثيين الذين يتلقون دعمًا من إيران، هذا التدخل السعودي يتضمن عمليات عسكرية جوية وبرية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي للقوات الحكومية، النتيجة هي نزاع مستمر أوقع آلاف القتلى وأدى إلى أزمة إنسانية حادة تشمل نقصًا في الغذاء والدواء وانتشار الأمراض التدخلات الخارجية لا تؤدي فقط إلى زيادة العنف، بل تساهم أيضًا في خلق فراغات في السلطة تُملأ بجماعات مسلحة غير نظامية، مما يعقد جهود تحقيق الاستقرار وإعادة البناء، هذه الجماعات تستغل الفوضى الناتجة عن الصراعات لتحقيق مصالحها، مما يؤدي إلى استمرار دائرة العنف وعدم الاستقرار.

2-الأجندات السياسية : في الشرق الأوسط غالبًا ما تكون مدفوعة بأجندات سياسية تهدف إلى السيطرة على موارد المنطقة أو تشكيل سياساتها وفقًا لمصالح الدول المتدخلة الولايات المتحدة وروسيا هما مثالان بارزان لهذه التدخلات حيث تتضارب مصالحهما بشكل كبير في سوريا الولايات المتحدة تسعى من خلال تدخلها لدعم الفصائل المعارضة للنظام السوري، في محاولة لتقليص نفوذ إيران وحلفائها في المنطقة، من ناحية أخرى، تدعم روسيا النظام السوري بقيادة بشار الأسد بهدف الحفاظ على نفوذها الإقليمي وحماية مصالحها العسكرية، مثل القاعدة البحرية في طرطوس هذه الأجندات المتضاربة تؤدي إلى تعقيد النزاع السوري بشكل كبير، حيث تتشابك المصالح المتضادة بين القوى المحلية والإقليمية، مما يصعّب من إمكانية الوصول إلى حل سلمي للنزاع، التدخلات الخارجية لا تقتصر فقط على الدعم

العسكري بل تشمل أيضًا الدعم الاقتصادي واللوجستي، مما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع وتجذر الأزمات الإنسانية والسياسية في المنطقة هذه التدخلات تؤدي إلى تشابك المصالح وتعقيد المشهد السياسي في الشرق الأوسط بشكل كبير كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال دعم فصائل معينة أو الترويج لأجندات سياسية تخدم أهدافها الاستراتيجية، هذا التداخل في المصالح يجعل من الصعب الوصول إلى توافق سياسي أو حل شامل للنزاعات، ويؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة[9].

3-الفراغات السياسية : في العديد من الحالات، يؤدي التدخل الخارجي إلى خلق فراغات في السلطة تُملأ بجماعات متشددة أو مليشيات غير نظامية، هذه الفراغات تنشأ عندما تُضعف التدخلات الخارجية الحكومات المركزية أو تُطيح بها، مما يترك مساحات جغرافية وسياسية دون رقابة أو سلطة، الجماعات المتشددة والمليشيات تستغل هذه الفراغات لتعزيز نفوذها والسيطرة على المناطق المتنازع عليها، هذه الجماعات غالبًا ما تكون مجهزة بشكل جيد وتمتلك تمويلات خارجية، مما يمكنها من فرض سيطرتها بسرعة على المناطق التي تعاني من ضعف السلطة وجود هذه الجماعات يعقد الوضع الأمني والسياسي، حيث تعاني الدول المتأثرة من صعوبة استعادة الاستقرار وتعزيز الحكم الرشيد، الفوضى الناجمة عن سيطرة هذه الجماعات تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وزيادة مستويات العنف، مما يجعل من الصعب توفير بيئة مستقرة وآمنة للمواطنين، هذه الفوضى تمتد تأثيراتها إلى ما وراء الحدود الوطنية، حيث يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المناطق المجاورة وانتشار التطرف [10].

4-التداعيات الاقتصادية : التداعيات الاقتصادية للتدخلات الخارجية في الشرق الأوسط تساهم في تدمير البنية التحتية والاقتصادية للدول المعنية بشكل كبير، مما يزيد من معاناة السكان ويؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، هذه التدخلات تؤدي إلى تدمير المنشآت الحيوية مثل المصانع والمستشفيات والمدارس وشبكات الكهرباء والمياه، مما يعطل الحياة اليومية للسكان ويؤدي إلى نقص حاد في الخدمات الأساسية، الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية تعرقل جهود إعادة الإعمار وتثقل كاهل الاقتصاد الوطني، مما يجعل من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلى جانب تدمير البنية التحتية، تؤدي التدخلات الخارجية إلى اضطرابات في الأسواق المحلية والخارجية، مما يؤثر سلبًا على النشاط التجاري والاستثماري ، فقد تفقد الدول القدرة

على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب حالة عدم الاستقرار، كما يمكن أن تفقد الأسواق المحلية قدراتها الإنتاجية بسبب الهجمات والتدمير المتواصل هذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين السكان، حيث تفقد الأسر مصادر دخلها ويصبح من الصعب تأمين الاحتياجات الأساسية الآثار الاقتصادية السلبية للتدخلات الخارجية تنعكس بدورها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالفقر والبطالة يساهمان في زيادة التوترات الاجتماعية ويؤديان إلى تفاقم النزاعات الداخلية في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية المتدهورة إلى نشوب احتجاجات شعبية ضد الحكومات، مما يزيد من حالة الفوضى وعدم الاستقرار، هذه الظروف قد تشجع الجماعات المسلحة على الاستفادة من الأوضاع المتدهورة لتجنيد المزيد من الأفراد وتوسيع نفوذها، مما يعمق من الأزمات الإنسانية ويعقد جهود التوصل إلى حلول سلمية(11).

مما سبق تلعب التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط دورًا حاسمًا في تفاقم النزاعات الداخلية في المنطقة، عندما تدعم القوى الخارجية فصائل أو جماعات مسلحة داخل دول معينة، يؤدي ذلك إلى زيادة حدة الصراعات الأهلية وتعقيدها، التدخلات الخارجية، سواء كانت عسكرية، مالية، أو لوجستية، تساهم في إطالة أمد النزاعات وتجذرها، مما يجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار على سبيل المثال، التدخل الإيراني في العراق وسوريا والتدخل السعودي في اليمن زاد من تعقيد الأوضاع وأدى إلى تصعيد العنف، هذا الدعم الخارجي غالبًا ما يكون مدفوعًا بأجندات سياسية تهدف إلى السيطرة على الموارد أو تشكيل سياسات المنطقة بما يتوافق مع مصالح الدول المتدخلة، النتيجة هي تزايد الانقسامات داخل المجتمعات المحلية وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، مما يضعف من فرص تحقيق استقرار طويل الأمد.

المحور الثالث ـ كيف يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط :

الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي له تأثير عميق على العلاقات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط. هذا الصراع يعتبر أحد أكثر الصراعات تعقيدًا وطولًا في التاريخ الحديث، وتداعياته تمتد إلى العديد من الدول والقضايا الدولية على الصعيد الإقليمي، يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على ديناميات التحالفات والنزاعات

بين الدول العربية تاريخيًا، كان هذا الصراع نقطة تجمع ووحدة بين الدول العربية في مواجهة إسرائيل، إلا أن تطورات السنوات الأخيرة شهدت تغيرات في هذا الاتجاه، مثل توقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية في إطار اتفاقيات أبراهام، هذه الاتفاقيات أدت إلى انقسام في المواقف داخل العالم العربي، حيث رحبت بعض الدول بهذه الخطوات بينما عارضتها دول أخرى، مثل إيران، التي تستخدم الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كجزء من سياستها الإقليمية للتأثير والنفوذ من الناحية الدولية، يعد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي محورًا رئيسيًا في السياسة الخارجية للعديد من الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة كانت تاريخيًا الداعم الرئيسي لإسرائيل، مما يعزز موقفها في المنطقة ولكنه أيضًا يعقد علاقاتها مع بعض الدول العربية والإسلامية. على الجانب الآخر، تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم أطراف معينة في الصراع ومن خلال علاقاتها مع إيران وسوريا التوترات الناتجة عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تؤثر أيضًا على المبادرات الدولية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، حيث تضعف جهود التوصل إلى حلول سلمية للصراعات الأخرى في المنطقة، كما أن الصراع يغذي التوترات الطائفية والأثنية داخل الدول العربية، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار[12].

مما سبق يؤثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، يعتبر هذا الصراع محورًا رئيسيًا للتوترات الإقليمية ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة، دول الشرق الأوسط غالبًا ما تنقسم بين مؤيدة للفلسطينيين وأخرى متعاونة مع إسرائيل، مما يؤدي إلى تشكيل محاور وتحالفات متضاربة على الصعيد الدولي، تتباين مواقف القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا تجاه هذا الصراع، مما يعقد العلاقات الدولية ويزيد من حدة النزاعات الإقليمية، هذا الصراع يسبب أيضًا في تدخلات دولية متعددة، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم أحد الأطراف على حساب الآخر، مما يزيد من تعقيد الأوضاع ويحول دون الوصول إلى حلول سلمية دائمة.

المحور الرابع ـ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات السياسية الدولية على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين :

تترك الأزمات السياسية الدولية تأثيرات كبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، هذه التأثيرات تتجلى في تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة التوترات الاجتماعية نتيجة للصراعات والنزاعات المستمرة في المنطقة التداعيات الاقتصادية تظهر بشكل واضح من خلال تدمير البنية التحتية والموارد الاقتصادية الأساسية، على سبيل المثال، التدخلات العسكرية والهجمات المستمرة تساهم في تدمير المنشآت الحيوية مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة، هذا التدمير يؤدي إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يزيد من معاناة المواطنين بالإضافة إلى ذلك، تعاني الاقتصادات المحلية من ضعف الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستويات الدخل، مما يعزز حالة الفقر ويزيد من التفاوت الاجتماعي الفلسطينيون يتأثرون بشكل خاص نتيجة للحصار والإجراءات العسكرية الإسرائيلية التي تعيق حركة الأفراد والبضائع، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية حادة، القيود المفروضة على دخول المواد الأساسية إلى غزة، على سبيل المثال، تسببت في أزمة إنسانية مزمنة، حيث يعاني السكان من نقص في المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الأساسية بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الحصار على قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر من الناحية الاجتماعية، تساهم الأزمات السياسية في تزايد الانقسامات الاجتماعية والطائفية، تزايد العنف والنزوح القسري للسكان يؤدي إلى تفكك الأسر والمجتمعات المحلية، ويزيد من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي. الأطفال والشباب، على وجه الخصوص، يعانون من انقطاع التعليم وتعرضهم للأحداث الصادمة، مما يؤثر على صحتهم النفسية ومستقبلهم التعليمي والمهني [13].

تؤثر الأزمات السياسية الدولية بشكل عميق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، هذه الأزمات تتسبب في تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة التوترات الاجتماعية نتيجة للصراعات المستمرة في المنطقة على الصعيد الاقتصادي، تؤدي التدخلات العسكرية والنزاعات إلى تدمير البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة، مما يؤدي إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، على سبيل المثال، تسببت النزاعات في سوريا واليمن وليبيا في تدمير واسع للبنية التحتية، مما أدى إلى أزمات إنسانية حادة إضافة إلى ذلك، تعاني اقتصادات الدول من ضعف الاستثمارات الأجنبية

والمحلية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الدخل، مما يعزز حالة الفقر والتفاوت الاجتماعي، هذا التأثير يتضح بجلاء في فلسطين، حيث يؤثر الحصار والإجراءات العسكرية الإسرائيلية على القطاع الاقتصادي بشكل كبير، القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع تعيق النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في غزة، على سبيل المثال، تسببت هذه القيود في أزمة إنسانية مزمنة مع نقص في المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الأساسية من الناحية الاجتماعية، تساهم الأزمات السياسية في تزايد الانقسامات الاجتماعية والطائفية، تزايد العنف والنزوح القسري للسكان يؤدي إلى تفكك الأسر والمجتمعات المحلية، ويزيد من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، الأطفال والشباب، على وجه الخصوص، يعانون من انقطاع التعليم وتعرضهم للأحداث الصادمة، مما يؤثر على صحتهم النفسية ومستقبلهم التعليمي والمهني، هذه الظروف الصعبة تعزز من تدهور النسيج الاجتماعي وزيادة التوترات والنزاعات الداخلية[14].

مما سبق تؤدي الأزمات السياسية الدولية إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، هذه الأزمات غالبًا ما تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتدهور الاقتصاد، مما يزيد من معاناة السكان عبر ارتفاع معدلات البطالة والفقر الفقر والبطالة ينتجان توترات اجتماعية تزيد من معدلات الجريمة والعنف، الفلسطينيون يعانون بشكل خاص من القيود الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الصراع المستمر مع إسرائيل، مما يؤدي إلى نقص الموارد الأساسية وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، هذه الظروف القاسية تساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية وتؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة بشكل عام.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن الأزمات السياسية الدولية تؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخصوصًا الفلسطينيين، تزيد التدخلات الخارجية من حدة النزاعات الداخلية وتعمق الانقسامات المجتمعية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، كما تسهم هذه الأزمات في تدمير البنية التحتية وتفاقم الأزمات الإنسانية، مما يجعل استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي أمرًا بالغ الصعوبة الفلسطينيون يعانون بشكل خاص

من هذه التداعيات نظراً للصراع المستمر مع إسرائيل والقيود الاقتصادية والسياسية المفروضة عليهم، مما يفاقم من معاناتهم ويؤثر سلبًا على استقرارهم اليومي.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط تسهم بشكل كبير في تفاقم النزاعات الداخلية بالمنطقة، هذه التدخلات تعزز الفصائل المتنازعة وتزيد من حدة الصراعات الأهلية، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وإطالة أمد الصراعات، الدعم العسكري والمالي والسياسي المقدم من القوى الخارجية يعزز من قوة الأطراف المتصارعة ويعقد إمكانية التوصل إلى تسويات سلمية، نتيجة لذلك، تتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، مما ينعكس سلباً على استقرار الدول المعنية ويزيد من معاناة شعوبها.

3-بينت نتائج الدراسة أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، هذا الصراع يعزز التوترات بين الدول المجاورة ويؤثر على تحالفاتها وسياساتها الخارجية، الدول العربية والإسلامية تشعر بالالتزام بدعم الفلسطينيين، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات مع الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، كما أن هذا الصراع يشكل محوراً رئيسياً في السياسة الإقليمية، حيث تتأثر به مواقف الدول تجاه قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

4-أكدت نتائج الدراسة أن الأزمات السياسية الدولية تترك تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة على حياة المواطنين في الشرق الأوسط، وخاصة الفلسطينيين، التدخلات الخارجية والعقوبات الاقتصادية تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، مما يفاقم الفقر والبطالة ويزيد من معاناة السكان النزاعات المتواصلة تخلق بيئة من عدم الاستقرار، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بالنسبة للفلسطينيين، تتضاعف التحديات بسبب القيود على الحركة والحصار، مما يؤثر على جميع جوانب حياتهم اليومية من التعليم والرعاية الصحية إلى فرص العمل والاستقرار الاجتماعي.

التوصيات:

1-التركيز على الحوار بين الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط والدول الكبرى لتجنب التصعيد وحل النزاعات بطرق سلمية.

2-دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية لتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

3-العمل على تحسين حقوق الإنسان والحريات الأساسية في دول الشرق الأوسط لضمان استقرار المجتمعات وتقليل النزاعات الداخلية.

4-الدول الكبرى يجب أن تتجنب التدخل العسكري في شؤون دول الشرق الأوسط إلا في حالات الضرورة القصوى ووفقًا للقوانين الدولية.

5- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الشرق الأوسط لتوفير منصات للنقاش والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.

6-زيادة البرامج التعليمية والتوعوية لتعزيز الفهم العام حول تأثير الأزمات السياسية الدولية على المنطقة.

7-تقديم الدعم المالي والتقني لإعادة بناء البنية التحتية التي تضررت جراء النزاعات في الشرق الأوسط، مع التركيز على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

8-توفير الدعم اللازم للاجئين والنازحين داخليًا لضمان توفير احتياجاتهم الأساسية وإعادة دمجهم في المجتمعات المضيفة.

9-العمل على تعزيز التعاون الأمني بين دول الشرق الأوسط لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

10-تشجيع التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الشرق الأوسط لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار.

11-تعزيز الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية بشكل عادل يضمن حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة والعيش بسلام.

12-العمل على تقليل انتشار الأسلحة في المنطقة لمنع تصاعد النزاعات المسلحة.

13-دعم الأنظمة السياسية المستقرة والحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في دول الشرق الأوسط.

14-تشجيع التعاون الدولي في مجالات مثل مكافحة التغير المناخي والأزمات الإنسانية لتخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة.

15-تبني نهج شامل يجمع بين الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأزمات في الشرق الأوسط وتحقيق استدامة السلام والتنمية في المنطقة.

الهوامـــــــــش:

1-أحمد عبد الحليم ،الأزمات السياسية الدولية: النظرية والتطبيق ، ط (2) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2021م ، ص 60.
2-جمال عبد الرحمن ، قضية الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية والأزمات الإقليمية"، ط (3) ، دار العلوم للنشر ، بيروت ، 2022م ، ص 95 .
3-عبد الله عبد الغني ، القضية الفلسطينية: التاريخ والسياسة والواقع"، ط (2) ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 2023م ، ص 50 .
4-عادل الجبوري ، السياسات الدولية وتأثيراتها على الاستقرار الإقليمي ط (1) ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2021م ، ص 56 .
5-أحمد العطار، العقوبات الاقتصادية وآثارها على الاستقرار الإقليمي: دراسة حالة الشرق الأوسط، ط (1) ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2023م ، ص 125.
6-سعيد عبد الله العليمي، "الصراعات الإقليمية ودور القوى الكبرى: دراسة في تأثير الدعم الخارجي على النزاعات في الشرق الأوسط"، ط (1) ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021 م ، ص 145.
7-علي سعيد، "الاستراتيجيات الجيوسياسية وتأثيراتها على النزاعات الإقليمية"، ط (1) ، دار النشر الأكاديمية، القاهرة، 2023م، ص 80.
8-محمد عبد الرحمن، "التحالفات الإقليمية وتأثيراتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي"، ط (2) ، دار النشر العربي، بيروت، 2022م، ص. 115.
9-أحمد فارس ،"التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط وتداعياتها على النزاعات الداخلية" لمؤلفه ، ط (1) ، دار الحكمة ، بيروت ،2021 م ، ص 147.
10-حمد جلال ، "التدخلات الخارجية في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج" ، ط (1) ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021م ، ص200 .
11-سمير النجار ، "التدخلات الخارجية وأثرها على الاقتصاد العربي" ، ط (2) ، دار الفكر العربي، بيروت، 2022م ، ص 150.
12-عبد الله شلبي ، "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتداعياته الإقليمية والدولية" ، ط (1) ، دار المعرفة، بيروت، 2021م ، ص 89 .
13-أحمد أبو خليل ، "التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ط (2) ، دار الشروق، القاهرة، 2022م ، ص 152.
14-حجاج مراد ، التداعيات السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من الأزمة الاقتصادية العالمية إلى جائحة كوفيد-19 (2009-2020) ، ط (1) ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، الجزائر، 2020م ، ص 530 .